واقع الصادرات الصناعية الليبية ودورها في تنويع الصادرات وتوسيع الأسواق الخارجية

د. علي محمد رمضان الماقوري
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة طرابلس-ليبيا
a.al.magory@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2025/03/05	2025/03/25	2025/03/31

المستخلص :

تركزت هذه الدراسة على دور الصادرات الصناعية في ليبيا كأداة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال تقديم قيمة مضافة أكبر، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية. أظهرت النتائج أن القطاع النفطي لا يزال مسيطراً على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتجاوز 60%، بينما مساهمة الصادرات الصناعية لم تتجاوز 3%، مع تركيزها على الأسواق الأوروبية. لذلك، توصي الدراسة بتبني سياسات داعمة للصناعات التصديرية، تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية، تقديم الإنتاج وفق الميزة النسبية التنافسية لليبيا، تفعيل التواجد الدبلوماسي والقنصلي لتسهيل انسياب السلع المصنعة إلى الأسواق الخارجية، واستثمار فرص التكامل الاقتصادي الإقليمي لتوسيع الأسواق وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الصناعية– تنويع الاقتصاد– الاعتماد على النفط– الميزة التنافسية– التكامل الاقتصادي الإقليمي.

Abstract:

This study focused on the role of industrial exports in Libya as a means to diversify the economy and reduce dependence on oil, by providing higher value-added, and enhancing competitiveness in foreign markets. Results show that the oil sector still dominates GDP (over 60%), while industrial exports did not exceed 3% of total exports, mostly concentrated in European markets. The study recommends adopting policies that support export-oriented industries, improving infrastructure and logistics, focusing on production based on Libya's comparative advantages, activating diplomatic and consular presence to facilitate the flow of manufactured goods to foreign markets, and leveraging regional economic integration to expand markets and achieve sustainable economic growth.

Keywords: Industrial exports- Economic diversification- Oil dependence- Competitive advantage- Regional economic integration.

المقدمة:

شهدت الساحة العالمية العديد من التطورات في العقود الزمنية الأخيرة، ومن بينها اتجاه العديد من الدول النامية للتصنيع للخروج من المختنقات والمشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجهها والتي مرجعها بصفة أساسية للمشاكل المترتبة على تخصصها في إنتاج وتصدير المواد الأولية والتي انحصرت في الكثير من الأحيان في سلعة تصديرية واحده اترث بشكل كبير على الهياكل الاقتصادية لهذه الدول (بوراس، ص10).

وفي سبيل تجاوز هذا الوضع وتفادي سلبياته اتجهت العديد من الدول النامية إلى الاخذ باستراتيجيات تنموية تدفع في اتجاه تغيير هياكل الانتاج فيها وفي تفادي التخصص المكثف في إنتاج المواد الأولية إلى التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية.

وبحكم ان الاقتصاد الليبي عانى الكثير من المختنقات والاختلالات الناجمة عن تفاقم درجة التخصص في انتاج وتصدير النفط كمادة اولية وما صاحب ذلك من تقلبات عنيفة في اسعاره والتراخي في الطلب عليه من فترة الى أخرى فقد اتجهت ليبيا شأنها شأن الكثير من الدول النامية نحو التصنيع لتغطية متطلبات السوق المحلي وتنويع وتطوير صادراتها.

فهل حققت تلك الجهود الليبية مستهدفاتها واستطاعت تطوير وتنويع الصادرات لصالح السلع المصنعة والحد من هيمنة النفط على الهيكل السلعي للصادرات الليبية وما يصاحب ذلك من استقرار في العائدات والتنوع في الأسواق جغرافيا؟

ذلك ما ستحاول الدراسة الاجابة عليه من خلال تتبع تطور وتنوع الصادرات الليبية ومدى قدرتها على أختراق اسواق جديدة غير تلك التي كانت دائما اسواق تقليدية للصادرات الليبية.

وللتعامل مع موضوع الدراسة انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى: إن نتائج الجهود لتطوير الصادرات وتنوعها في هيكلها السلعي وفي توسيع اسواقها الخارجية لازالت ضئيلة ودون ما كان مستهدف.

الفرضية الثانية: إن المحاولات الليبية التي استهدفت تطوير الصادرات قد اصطدمت بجملة من المعوقات حالت دون تحقيق مستهدفاتها.

الفرضية الثالثة: إن تجاوز تلك المعوقات التي حالت دون تطوير وتنويع الصادرات وتعدد أسواقها مهمة يمكن تحقيقها إذا تم إعادة النظر في الخيارات الإنتاجية والسياسات التجارية.

منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة وإمكانية التعامل معه لتحقيق المستهدفات فأن الدراسة تعتمد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لتتبع سلوك المؤشرات الاحصائية التي سيتم استخدامها في الدراسة.

حدود الدراسة:

الدراسة تتناول الصادرات الصناعية في ليبيا كونها سلع ومنتجات يتم انتاجها محليا ثم تباع خارجيا اي انها تركز على المنتج نفسه وتسويقه وهي هنا تختلف عن الصناعات التصديرية التى تهتم بالقطاعات والفروع التى يكون انتاجها موجها للتصدير ويتم التركيز عند دراستها على كيفية جعل الصناعة في بنيتها الانتاجية ومواصفاتها مصممة للأسواق الخارجية.

ونظراً لان خصائص الصادرات الليبية مستقرة إلى حد كبير ولم تشهد تغيرات جوهرية لسنوات طويلة متتالية فأن الدراسة تلجأ إلى استخدام احصاءات وبيانات سنوات مختارة من الفترة الزمنية 2004 – 2024.

وبحكم أن الدراسة ستستخدم الدينار الليبي كوحدة قياس في الاحصاءات والبيانات التي سيتم توظيفها خدمة للمؤشرات المعتمدة فأن بداية الفترة الزمنية للدراسة ستكون 2004 وهي السنة التالية لتعديل وتوحيد سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية الذي تم في يونيو 2003.

أما نهاية الفترة الزمنية للدراسة التي تم تحديدها في 2024 فذلك وضع فرضته وفرة الاحصاءات التفصيلية للتجارة الخارجية الليبية التي تغطي متطلبات الدراسة

تقسيم الدراسة:

- **أولاً:** ماهية وأهمية تطوير الصادرات الصناعية في ادبيات الاقتصاد والتنمية.
- **ثانياً:** واقع الصادرات الصناعية الليبية وأهميتها.
- **ثالثاً:** معوقات تطوير الصادرات الصناعية الليبية.
- **رابعاً:** مقترحات لتطوير الصادرات الصناعية الليبية.
- **النتائج والتوصيات**

أولاً: ماهية وأهمية الصادرات الصناعية في ادبيات الاقتصاد والتنمية:

تعد مهمة تطوير الصادرات مجالا مهما للدفع بالنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية فهي لم تعد فقط مصدرا للعملات الأجنبية وليس هدف تجاري بحث.

أصبحت مهمة تطوير الصادرات ضرورة استراتيجية تتيح للدول تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق فرص العمل والاستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية وزيادة قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي ، خاصة بعد ان اتضح في ظل التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي ان الاقتصادات التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة او عدد محدود جدا من السلع يتم تصديرها إلى أسواق محدودة كثيراً ما تكون عائدات صادراتها عرضة إلى تقلبات عنيفة ناجمة عن انخفاض أسعار صادراتها او بسبب التراخي في معدلات الطلب على منتجاتها , وتدهور معدلات التبادل التجاري في اتجاه معاكس لمكاسبها

من التجارة الدولية بالمقارنة مع نصيب الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الدول شركائها في التجارة الخارجية (شامية ، 149- 151).

لذلك أصبحت مهمة تنويع وتطوير الصادرات ضرورة استراتيجية وتوجه اقتصادي يؤدي مرحليا إلى تجنب الاعتماد المكثف على المواد الأولية والرفع من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية .

لذلك فإن الفكر الاقتصادي الحديث قد شدد على ان الاقتصادات القادرة على تطوير قاعدة تصديرية متنوعة تشمل السلع الصناعية تحقق مكاسب عدة أهمها تصحيح الاختلال الهيكلي في الإنتاج وتغيير هيكل الصادرات بما يتمشى مع نمو الانتاج الصناعي وتحقيق التقدم التقني وتوجيه نمط التوزيع الجغرافي لأسواق الصادرات بما يكفل تنويع الأسواق وتحرير الاقتصاد من علاقات التبعية لاقتصادات الدول الصناعية المتقدمة (وجدي ، ص 118).

وقد أبرز اقتصاديون بارزون مثل بريبش وسنجر ولويس أهمية تطوير الصناعات التصديرية لتنويع الصادرات وتوسيع أسواقها كأداة تنموية شاملة تسهم في بناء اقتصاد متوازن قادر على الانخراط بفعالية في شبكة التجارة الدولية وايضا كسبيل للتخلص من الانكشاف الاقتصادي الخارجي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج .

كما أكد هؤلاء الاقتصاديين على أن قوة التأثير للصادرات في دفع النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية في تجارب الدول النامية يتجلى بوجه خاص في الدول التى تتزايد لديها نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي صادراتها مثل كوريا الجنوبية واليابان (وجدي ، ص 125).

وقد اثنت دراسات حديثة على هذا التوجه واضفت عليه مصداقية أكثر عندما استُعرضت تجربتي ماليزيا وتركيا وما تحقق في الدولتين من نجاحات كبيرة في تنويع وتطوير الصادرات الصناعية كنتيجة لعمل جاد واستثمار كفؤ في الصناعات الموجه للتصدير صاحب ذلك سياسات تجارية داعمة استهدفت بالدرجة الأولى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات التصديرية في كلتا الدولتين في ظل بنية تحتية لوجستية متقدمة ساعدتهما على اختراق الأسواق الخارجية .

ثانياً: واقع الصادرات الصناعية الليبية وأهميتها:

للوقوف على أهمية الصادرات الصناعية ودورها في تطوير الهيكل السلعي للصادرات الليبية وتوسيع الأسواق الخارجية اعتمدت الورقة المؤشرات التالية:

1. نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي:

في الجدول (1) تشير البيانات إلى تدني وعدم استقرار دور الصادرات الصناعية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي الليبي وبنسب لم تتجاوز في أحسن الطروف 1.5 % خلال السنوات محل الاهتمام وهو الوضع الذي يشير إلى هيمنة قطاع النفط والغاز وقلة التنوع الاقتصادي وضيق القاعدة الانتاجية.

كما يلاحظ من الجدول المشار إليه أعلاه تدني كبير في نسبة الصادرات الصناعية الى الناتج المحلي الاجمالي في السنوات التالية للعام 2011 وذلك كنتيجة حتمية لعدم الاستقرار السياسي والنزاعات المستمرة والقلاقل الامنية وما ترتب على ذلك من تدهور في البنية التحتية كالطرق والموانئ والكهرباء وهي كلها عوامل أدت الى تعطل الانتاج وأثرت سلبا على النشاط الاقتصادي بما في ذلك الصناعات التحويلية , لذلك يلاحظ من الجدول المشار إليه انخفاض نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 0.2% عام 2012 و 0.6% عام 2022.

وقد ساعد على تفاقم حالة الجمود في النشاط الاقتصادي وما ترتب عليه من انخفاض حاد في نشاط الصادرات خاصة الصادرات الصناعية التجاهل شبه الكامل في توجيه الانفاق العام لعمليات التنمية بما في ذلك الانفاق الضروري لاستمرار الصناعات التحويلية القائمة والانفاق الاستثماري لتطوير وإقامة قاعدة عريضة للصناعات التصديرية.

الجدول (1) مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات الصناعية	نسبة المساهمة من الناتج ٪
2004	48105.4	749.1	**1.5**
2008	102242.9	1560.2	**1.3**
2012	112591	210.0	**0.2**
2016	36424.5	129.8	**0.3**
2018	65927.3	227.6	**0.3**
2022	194900.0	1214	**0.6**
2024	398071.5	2301.2	**0.5**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

وزارة التخطيط. مصلحة الإحصاء والتعداد. ملخص إحصاءات التجارة الخارجية. أعداد مختلفة.

2. نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الليبية:

يلاحظ من البيانات في الجدول رقم (2) أن نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات الليبية منخفضة وكانت ايضا تتراوح بين 0.9% عام 2018 و 5.4% عام 2020 (1)* كما يلاحظ

من الجدول رقم (2) إن نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في أجمالي الصادرات الليبية كانت دائماً مرهونة في ارتفاعها وانخفاضها بالتقلبات في أسعار النفط والكميات المصدرة منه.

فانخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الليبية كان دائما ناجم عن هيمنة عوائد الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات ولكن هذا لا ينفي ضعف قطاع الصناعات التحويلية واتجاه أغلب منتجاته بالرغم من قلتها إلى الاستهلاك المحلي مثل الاسمنت والحديد وبعض الصناعات الغذائية.

الجدول (2) تطور نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات الليبية (بالمليون دينار)

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة المساهمة ٪
2004	27982	749.1	**2.6**
2008	77027	1560.2	**2**
2012	76893	210.1	**1.8**
2016	9402	307.2	**3.2**
2018	40935	380.4	**0.9**
2020	12943	510.0	***5.4**
2022	39118	1214	****3.1**
2024	155592.5	2301.2	**1.4**

المصدر: الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات. مصلحة الإحصاء والتعداد. ملخص إحصاءات التجارة الخارجية. أعداد مختلفة.

- **ارتفاع النسبة ناجم عن وجود صادرات صناعية لم ترد عنها اية معلومات او احصاءات كمنتجات صناعية ليبية.**

**** ما ينطبق على سنة 2020 ينطبق على سنة 2022.**

3. الهيكل السلعي للصادرات الصناعية الليبية:

بقدر ما تشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى تركز شديد في اجمالي الصادرات الليبية لصالح الصادرات من النفط والغاز وبنسب تجاوزت 95% في أغلب السنوات المختارة للدراسة.

الجدول رقم (3) الهيكل السلعي للصادرات الليبية (سنوات مختارة) (%)

البيـــان	2004	2010	2014	2018	2022	2024
النفط والغاز والخام	93.00	95.72	92.98	95.67	96	93

البتروكيماويات	2.94	1.70	1.00	0.32	0.6	1.3
الحديد والصلب والمعادن	1.55	1.07	1.23	1.11	2.8	4.8
منتجات الزراعية	0.11	0.04	0.15	0.17	0.00	0.03
سلع أخرى	2.32	1.46	4.64	2.73	0.34	0.22

المصادر: (1) مصرف ليبيا المركزي– النشرة الاقتصادية – المجلد (63) الربع الثاني 2023م.

(2) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

تشير أيضا البيانات في الجدول رقم (4) إلى أن الصادرات من المنتجات الصناعية تعاني هي الأخرى من تركز سلعي لصالح سلع محدودة على الرغم من قلتها عندما يلاحظ أن الصادرات من المواد الكيماوية والبتروكيماوية ومنتجات الحديد والصلب تستحوذ على أكثر من 76.3% من إجمالي الصادرات الصناعية في أغلب السنوات موضوع الاهتمام، ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب ما يتم انتاجه من المواد الكيماوية والبتروكيماوية هي سلع وسيطة أسواقها في العادة أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

ذلك ما يشير إلى ان نتائج الجهود الليبية لتطوير وتنويع الصادرات الليبية سلعيا هي ضئيلة ودون ما كان مستهدف، وقد يكون للاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة والانقسام في المؤسسات التي شهدتها البلاد خلال العشر سنوات الاخيرة دور كبير في جمود الانشطة الإنتاجية خاصة تلك الانشطة الإنتاجية التي لها علاقة قوية ومباشرة بالصناعات الموجهة للأسواق الخارجية.

الجدول (4) الهيكل السلعي للصادرات الصناعية حسب أهم السلع (%)

السنة	2006	2010	2014	2018	2022	2024
مواد كيماوية	35.5	66.4	39.3	10.0	19.2	24.6
آلات ومعدات نقل	0.00	0	0.00	14.0	4.6	0.5
مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	6.2	33.3	56.7	71.3	50.8	51.7
مصنوعات مختلفة	0.05	0.01	3.4	3.9	0.1	0.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. أعداد مختلفة.

مصلحة الإحصاء والتعداد. ملخص إحصاءات التجارة الخارجية.

4. أسواق الصادرات الصناعية:

الجدول رقم (5) المتعلق بالتوزيع الجغرافي لأسواق الصادرات الليبية يشير إلى استمرار التركز في أسواق الصادرات الليبية لصالح الدول الأوربية وبنصيب تجاوز ثلثي الصادرات الليبية وبمتوسط للسنوات المختارة

بلغ (79.3%) يقابل ذلك تدنى نصيب الدول النامية مجتمعة في اسيا وأفريقيا بما فيها الدول العربية من الصادرات كما تشير البيانات في الجدول رقم (5).

جدول (5) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية (%)

المجموعة	2004	2010	2014	2018	2022	2024
أوروبا	85.2	81.53	86.38	68.72	74	80.5
آسيا	10.18	12.17	11.97	24.66	16.4	8.2
أفريقيا	2.63	1.51	0.68	0.49	0.04	0.01
الأميركتين	1.99	4.21	0.98	4.48	6	4.6
أخرى	0	0.58	0	1.66	4.08	6.4

المصادر: بوراس منصور – الصادرات الصناعية بالتجارة الخارجية الليبية رسالة الماجستير غير منشورة (ص137).

(1) مصرف ليبيا المركزي– النشرة الاقتصادية – المجلد (63) الربع الثاني 2023م.

(2) مصرف ليبيا المركزي. تقرير التجارة الخارجية لليبيا (2021–2024).

(3) وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد –ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية – أعداد مختلفة.

كما يلاحظ من البيانات في الجدول رقم (6) المتعلق بأسواق الصادرات الصناعية دون غيرها من الصادرات الليبية أنه بالرغم من التنوع المحدود في الصادرات الصناعية فقد اتجهت هي ايضا إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي وبنسب تجاوزت 70% في أغلب السنوات محل الاهتمام وهو ما يشير إلى أن الصادرات من المنتجات الصناعية لم تساهم في تقليص درجة التركز الجغرافي في أسواق اجمالي الصادرات الليبية بالشكل الذي استهدفته الارادة الليبية.

ومثلما ظلت أوربا وفي مقدمتها إيطاليا الشريك التجاري الاول لإجمالي الصادرات الليبية فقد استمرت أيضا السوق الاول للصادرات الصناعية الليبية، وقد يكون هذا راجعا لا سباب متعددة أهمها:

1. موقع ليبيا الجغرافي على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط سهّل ربطها تجاريا مع أوربا أكثر من افريقيا جنوب الصحراء وأسيا ودول امريكيا بشقيها الشمالي والجنوبي.
2. الأسواق الأوربية ومتطلباتها أسواق مناسبة جدا لطبيعة الصادرات الليبية كونها دول صناعية متقدمة اقتصاديا تعتمد بقوة على النفط والغاز وعلى المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية كمصدر للطاقة ومدخلات لمراحل انتاجية تالية.

الجدول (6) التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الليبية (%)

الدول	السنة			
	2006	2010	2014	2018
إيطاليا	26	50.1	39.5	28
ألمانيا	13	11.8	4	8
فرنسا	13	7.6	4.3	9
اسبانيا	9	2	3.4	9.3
هولندا	11	10.2	32	13
تركيا	7	2.5	2.5	6
تونس	3	2.3	2.9	5
مصر	3.3	3.1	2.1	6
باقي دول العالم	14.7	10.4	12.7	15.7
المجموع	100	100	100	100

المصدر: وزارة التخطيط. وزارة التخطيط. مصلحة الإحصاء والتعداد. الملخص التفصيلي. لإحصاءات التجارة الخارجية– أعداد مختلفة.

رابعاً: معوقات الصادرات الصناعية الليبية:

1. ضيق السوق المحلي والاستمرار في الانتاج بأحجام غير اقتصادية والاعتماد على الخارج في توفير مدخلات الانتاج والتقنية كانت كلها من اهم العوامل التي أدت الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وما ترتب عليه من ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الليبية. (1أبوسنينة ، ص 38)
2. ضعف الاجهزة المعنية بالتخطيط وعدم وجود رؤية استراتيجية تنموية للصناعات التصديرية حقل الصادرات الصناعية أدى إلى غياب التنسيق والترابط والتكامل بين خطط الانتاج والاستثمار وبرامج التصدير.
3. توجه أغلب منتجات الصناعات التحويلية خاصة الاسمنت والحديد والمنتجات الغذائية إلى السوق المحلي.
4. عدم فعالية السياسة التجارية في تطوير الصادرات الصناعية والتراخي في تحديث ادواتها بالشكل الذي يتناسب مع الضرورات المحلية والتغيرات في الاسواق العالمية
5. ضعف البنية التحتية كالطرق والموانئ وعدم توفر الخدمات اللوجستية خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بنشاط التصدير.

6. فرض قيود كمية وتكاليف إضافية ومعاملات تمييزية لصالح المنتج المحلي من الحكومات في اسواق الدول التي تربطها بليبيا علاقات تجارية سواء كانت أسواق تقليدية كالأسواق الاوربية او كانت دول عربية وافريقية شريكة لليبيا في تجمعات اقتصادية تكاملية.
7. ضعف الاجهزة المعنية بالتصدير وعجزها عن ملاحقة التطورات المتسارعة في الاسواق العالمية وهو الوضع الذي أدى إلى غياب سياسات فعالة لتنويع وترويج الصادرات وعدم وجود برامج جادة لدعم وتشجيع الصادرات الصناعية.
8. عدم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والقصور في توظيف المزايا والمعاملات التفضيلية والتمييزية في اسواق المنطقة التكاملية العربية والمغاربية .
9. القصور في توفير المعلومات والبيانات عن الاسواق الخارجية بما في ذلك أسواق الدول العربية والمغاربية والدول الافريقية المجاورة.

خامساً: مقترحات لتطوير الصادرات الصناعية الليبية:

لتطوير قطاع الصناعة والصادرات الصناعية والتغلب على معوقات نشاط التصدير يتناول العرض التالي التوصيات الاتية:

1. إعادة هيكلة الانتاج وفقا لمبدأ الميزة النسبية بمعنى تصحيح الخيارات الإنتاجية وفقا لسياقات ومعايير اقتصادية وقائمة على ما يتوفر في ليبيا من مزايا نسبية تنافسية في إنتاج السلع الصناعية التصديرية.
2. الربط، والتنسيق بين الاستثمار وخطط الانتاج والسلع المستهدفة بالتصدير.
3. إقحام القطاع الخاص والدفع به للمساهمة في النشاط الاقتصادي خاصة في تلك الانشطة الإنتاجية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بتفعيل وتطوير الصادرات الصناعية الليبية.
4. الرفع من قدرات الخدمات اللوجستية ذات العلاقة بنشاط التصدير وتخفيض تكاليفها.
5. تفعيل المشاركة في كافة التجمعات التكاملية وتعظيم الاستفادات من المزايا المتاحة لصالح التوسع في اسواق الصادرات الصناعية الليبية.
6. المتابعة الدقيقة والمستمرة للاتفاقيات والتجمعات التكاملية وما يحدث عليها من تطورات وتعديلات خاصة ما يتعلق بقواعد المنشأ والاستثناءات ومواعيد بداية تنفيذها ومواعيد انتهاء سريانها.
7. التأكيد للجهات المعنية بالتجارة الخارجية والملحقين التجاريين بالخارج على ضرورة متابعة كافة التغيرات والتعديلات في الضرائب والرسوم وغيرها من الأدوات التقييدية والتي لم يفصح عنها في دول شركاء التجارة الخارجية.

8. دعم وتشجيع المؤسسات المعنية بتشجيع الصادرات ورعاية ومساعدة المصدرين وحقنها بالشباب والخبراء اصحاب التخصصات والمؤهلات ذات العلاقة بنشاط التصدير.
9. الدفع بكل الوسائل المتاحة للخطوة التالية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمتمثلة في الاتحاد الجمركي على ان يكون تقييم التبادل التجاري بين الدول اعضاء المنطقة واثاره قائم على قاعدتي او معياري خلق التنمية وتحويل التنمية كتجمع تكاملي اقليمي انمائي بدلا من معياري خلق التجارة وتحويل التجارة.*
10. الاستعداد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالشكل الذي يعظم الاستفادة من عضوية ليبيا بالمنظمة وتفادي ما قد يحدث من اضرار يمكن ان تلحق بنشاط التصدير وتعرقل تطوره.
11. البحث عن أسواق جديدة في الدول الإفريقية المجاورة وباقي الدول الافريقية خاصة تلك التي بها استثمارات ليبية.

النتائج والتوصيات:

تُعدّ الصادرات الصناعية أحد المحركات الرئيسة لتنويع الاقتصادات وتقليل التبعية للموارد الأولية، لما توفره من قيمة مضافة مرتفعة، وخلق فرص عمل، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، فضلاً عن دورها في إعادة تشكيل الهيكل السلعي للدول وتوسيع نطاق الأسواق، بما يعزز من استدامة التنمية الاقتصادية ويحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة أو قطاع واحد. وفي هذا السياق، بدأت ليبيا تولي اهتمامًا متزايدًا بتطوير الصادرات الصناعية ضمن جهودها التنموية لمواجهة مخاطر الهيمنة النفطية وإعادة تشكيل هيكل صادراتها وتنويع الأسواق الخارجية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني وزيادة مرونته أمام الصدمات الخارجية. غير أن الدراسة أظهرت استمرار هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة مباشرة لهيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسبة تجاوزت في المتوسط (95%) خلال السنوات المختارة، في حين لم تتجاوز مساهمة الصادرات الصناعية (3%).[1] كما بينت النتائج أن الصادرات الصناعية لم تسهم في توسيع الأسواق الخارجية، بل ساهمت في تعزيز درجة التركز الجغرافي، إذ اتجهت أغلبها إلى السوق الأوروبية دون تنويع يُذكر. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسة تجارية مناسبة تدعم الصناعات الموجهة للتصدير، وتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية ذات العلاقة بنشاط التصدير، واستثمار عضوية ليبيا في التجمعات الاقتصادية

*للاطلاع أكثر على مفهومي خلق التجارة وتحويل التجارة ومفهومي خلق التنمية وتحويل التنمية في التجمعات الاقتصادية التكاملية يمكن الرجوع إلى كتاب التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني ، د. سامي عفيفي حاتم ، الدار المصرية اللبنانية , 1994.

الإقليمية لتسهيل وصول السلع المصنعة إلى أسواق الدول الأعضاء في تلك التجمعات التكاملية، وتفعيل التواجد الدبلوماسي والقنصلي لمتابعة الأسواق ورصد التشريعات والقوانين التجارية في الدول المتواجدين بها، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية وطنية لإقامة صناعات تحويلية تصديرية يتم اختيارها وفق المزايا النسبية التنافسية للإنتاج المتوفرة في ليبيا، بما يحقق تنويعًا فعالًا للأسواق واستدامة النمو الاقتصادي.

المراجـــــع:

1 – والتر يلكان، مقدمة في التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمد عزيز ، منشورات جامعة قاريونس، 1983.

2 – عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

3– وجدي محمود حسين ، نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1973.

4 – داوود .أ.ع. العولمة الاقتصادية واثرها في الدول النامية ، مجلة جامعة كربلاء للإدارة والاقتصاد ، 10 (40).

5 – د. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني ، الدار المصرية اللبنانية، 1994.

6– د. محمد عبد الجليل أبوسنينة، الصادرات الصناعية الليبية (دراسة للقطاع الصناعي الليبي 1970 – 1989)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع العدد الاول ، ربيع 1992 , بنغازي– ليبيا.

7– د. عبدالله شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث – العدد الثاني، خريف 1991 ، بنغازي – ليبيا.

8– د. عبد الله شامية، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني – العدد الثاني ، خريف 1990 , بنغازي – ليبيا.

9– منصور أبوراس، الصادرات الصناعية في التجارة الخارجية الليبية (تقييم سياسة تشجيع الصادرات بمعيار تنويع مصادر الدخل للفترة 2004 – 2018) , رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس ، طرابلس – ليبيا.

11– النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي–إعداد مختلفة.

12– ملخص إحصاءات التجارة الخارجية الليبية، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، طرابلس – ليبيا إعداد مختلفة.